

أبو ظبي - اجتماع اللجنة الاستشارية الحكومية مع دائرة مستخدمي الإنترنت غير التجاريين
الأربعاء، 30 أكتوبر 2017 - 12:00م - 12:30م بتوقيت الخليج
ICANN60 | أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة

سيده غير معروفة:

أشكركم جميعاً على وجودكم بيننا. سوف نبدأ في غضون دقيقتين فقط. ونحن بانتظار وصول توماس. وفي الوقت نفسه، فكرت فقط في لفت انتباهكم إلى أنه بعد هذا الاجتماع مباشرة، سنعقد اجتماع BGRI مع اللجنة الاستشارية الحكومية. لقد لاحظت أن جدول الأعمال يتضمن اجتماع BGRI، وكنت أخشى أن زملاء اللجنة الاستشارية الحكومية سيعتقدون أنها فقط لأعضاء مجموعة العمل. لكنه اجتماع BGRI مع اللجنة الاستشارية الحكومية. سنعتمد النص الذي يصف مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية وأمل أن يكون العديد منكم قادرين على الانضمام حتى يمكننا اعتماد النص، والاتفاق على الخطوات التالية.

كما أننا نتلقى عرضاً من موظفي ICANN في اليوم المفتوح للمجلس، والذي يتضمن أيضاً كيفية تسجيل نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية وتتبعها واستردادها وما إلى ذلك. لذلك أعتقد أنها مناقشة هامة، ونأمل أن نرى أكبر عدد ممكن منكم متاحاً. شكرًا.

توماس شنايدر:

مرحباً، وأسف على تأخري دقيقتين. إنه صباح يوم الاثنين ومكتبي في سويسرا مشغول بتنظيم منتدى حوكمة الإنترنت وبعض القضايا الملحة التي نحاول حلها وتنظيمها. الأمر باعث على المرح أن يتاح عدة وظائف بدوام كامل في نفس الوقت. ولكن حتى الآن نسير على الطريق الصحيح. ويسعدني جداً أن أكون هنا مع أول اجتماع ثنائي عام مع دائرة مستخدمي الإنترنت غير التجاريين. وقد سمعت أن منال قد قدمت بالفعل مقدمات. لذلك أردت فقط أن أقول مرحباً.

سيده غير معروفة:

عذراً، توماس. لم نبدأ الجلسة بعد. كنت أعلن فقط عن جلسة BGRI التالية فلا يتردد أي منكم. شكرًا.

توماس شنايدر: حسنًا. بدأت الآن الجلسة في هذه الحالة. نعم، لدينا بعض نقاط جدول الأعمال الذي سنناقشه. ولكن أعتقد أن هناك أيضا هدف مادي يتمثل في معرفة وفهم بعضهم البعض بشكل أفضل وأيضا زيادة الثقة المتبادلة والاتصالات المتبادلة، والتي أعتقد أنها شيء أساسي لتعاوننا في ICANN. سوف أترك الأمر هناك، وسوف ندعو زملائنا من دائرة مستخدمي الإنترنت غير التجاريين لتقديم أنفسهم. شكرا لكم.

فرزانه بديع: شكراً لك، توماس. مرحباً. اسمي فرزانه بديع. أنا رئيس دائرة المستخدمين غير التجاريين في ICANN. هل ينبغي تقديم جولة من المقدمة أو ...؟ حسنًا.

ميلتون مولر: مرحباً. اسمي ميلتون مولر. أستاذ بمعهد جورجيا للتكنولوجيا وأحد أقدم أعضاء مجموعة أصحاب المصالح غير التجارية.

روبين غروس: مرحباً، اسمي روبين غروس مع عدالة الملكية الفكرية ومع مجموعة أصحاب المصالح غير التجارية.

شخص غير محدد: مرحباً بالجميع. [في برلين]، أمثل دائرة مستخدمي الإنترنت غير التجاريين في لجنة [نشر] مجموعة أصحاب المصالح غير التجارية.

رفيق داماك: شكراً. رفيق دماك، عضو في مجموعة أصحاب المصالح غير التجارية ومجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة. شكراً.

فرزانه بديع:

أردت فقط أن أقدم لكم شرحاً موجزاً لما نقوم به في دائرة مستخدمي الإنترنت غير التجاريين وما هي قيمنا. في دائرة مستخدمي الإنترنت غير التجاريين، نقاوم الضغوط الداخلية والجيوسياسية على ICANN، وكنا نريد أن نبقى منظمة عالمية غير حكومية. نقدم قيمةً مثل حرية التعبير وحقوق الإنسان في السياسة في ICANN ونهتم أيضاً بالخصوصية والحقوق المدنية عموماً. ونحاول أن نبث هذه القيم في السياسة من خلال المنظمة الداعمة للأسماء العامة على أسماء عامة. ونكافح أيضاً التجاوز الحكومي والعلامة التجارية عندما يتعلق الأمر بأسماء عامة في ICANN.

وكان هذا مجرد شرح موجز لما نقوم به لأنك ربما تعرف المنظمة الداعمة للأسماء العامة، ولكن نحن جزء من المنظمة الداعمة للأسماء العامة وللمنظمة الداعمة للأسماء العامة مجموعات أصحاب مصالح مختلفة لديهم قيم مختلفة. وكان هذا مجرد مقدمة لمعرفة ما نحن نقف عليه في الواقع.

في جدول الأعمال التالي، سوف نتحدث إليكم عن أسماء النطاق الجغرافي الأعلى والإجراءات التي سوف يغطيها روبن. وسنقدم لكم وجهة نظر حول المكان الذي ينبغي أن تذهب إليه هذه الإجراءات. كما أننا سنتحدث عن الاختصاص وبيان موجز عن الخصوصية. وسوف أتيت لك رئاسة هذا الاجتماع.

توماس شنايدر:

شكراً. في الواقع، أمل ألا يكون الوضع المشاركة في ألعاب فيديو متعددة اللاعبين محاولين مقابلة بعضنا البعض، وإنما نحاول العمل مع بعضنا البعض على الرغم من أننا ندرك أن هناك من يختلف مع آخرين في مجالات عملك مختلفة. فأنا أتطلع إلى تبادل مثمر وبناء، وأعطي الكلمة لكم لتقديم وجهات نظركم. شكراً جزيلاً لك.

فرزانه بديع:

شكرًا. نبدأ بالاختصاص القضائي. أعلم أنها ليست البند الأول المقرر في جدول الأعمال، ولكنه من الأهمية بمكان تغطية ذلك، حتى يتسنى لميلتون تغطية جزء الاختصاص القضائي.

ميلتون مولر:

نعم. الاختصاص القضائي هو بالتأكيد هدفنا في التعامل مع اللجنة الاستشارية الحكومية والوصول إلى موقف تعاوني. قد يعتقد المرء أن العديد من جوانب قضية الاختصاص، وأن المستخدمين غير التجاريين سيكون لديهم منظور يتفق مع بعض الأعضاء مع اللجنة الاستشارية الحكومية لأننا لا نحب هيمنة أي حكومة واحدة عبر الإنترنت.

لا أعرف إذا كنت تعرف تاريخي في ICANN ولكنني كنت أشكو من السيطرة الأمريكية من جانب واحد على الجذور منذ القمة العالمية لمجتمع المعلومات، ولم تكن معروفين جدا في الولايات المتحدة للقيام بذلك، ولكن في نهاية المطاف يبدو أن بقية العالم ستشارك في هذا الموقف بما في ذلك حكومة الولايات المتحدة، ولقد اختتمنا بنجاح المرحلة الانتقالية.

النقطة التي ذكرتها [فرزي] هي أننا نؤيد بقوة حقا فكرة الإدارة العالمية عبر الداخلية للإنترنت. لذلك فإننا مهتمين جدا بالتقليل من تأثير الولاية الداخلية على الإنترنت. وظننا أن مجموعة الاختصاص الفرعية قد قدمت توصيتين ممتازتين، واحدة منها تقودها بالفعل جورج كونسيو هنا، وهي فكرة إدراج اختيار نص القانون في عقود السجل الأساسية لـ ICANN.

والأخرى، التي قادتها فعلا زميلتي هنا، الرئيسة فرزانه، التي تعاملت مع العقوبات التي قد تضعها الحكومة الأمريكية على المشاركين في صناعة أسماء النطاقات والمستهلكين في الدول الخاضعة للجزاءات. ولذلك فهذه حالة واضحة للاختصاص الأمريكي التي تؤثر على مستخدمي الإنترنت. وكنا نعتقد أنه من المهم جدا أن يكون شيء يؤثر حقا على الناس وخاصة في الدول الخاضعة للجزاءات في الشرق الأوسط وأماكن أخرى.

ثم كنا نظن أننا توصلنا إلى توافق في الآراء حول هذا الموضوع. ولقد طرحت البرازيل بالفعل بعض الشواغل المدروسة جدا، ونحن نتفهم هذه المخاوف، لذا نود أن ننخرط في

حوار معكم بشأن مسألة الاختصاص. والواقع أن البرازيل تقول إنها لا تؤيد التقرير رغم أنها لا تعارض التوصيات. ونود منك أن تدعم التوصيات لأنه ليس هناك شيء خاطئ معهم. والبرازيل لا تقول أن هناك أي شيء خاطئ مع التوصيات الفعلية. وما تقوله البرازيل هو أن مسألة الاختصاص برمتها كان ينبغي أن تتخذ على مستوى أوسع بكثير.

وفي هذا الصدد، لا نختلف بالضرورة مع البرازيل. وكنا على استعداد لفتح مناقشات طويلة الأجل لمواصلة تناوله، فيما يتعلق بالحصانات بصفة خاصة. ولكن علينا أن نكون حذرين جدا حول كيفية تصميم هذه الحصانات. ونحن لا نريد تقويض المساءلة. ونحن نرى تبادلا محتملا بين المساءلة والحصانات. كما أننا لا نعتقد أن قانون حصانات المنظمات الدولية الأمريكية هو خيار عملي أو مرغوب فيه لتحقيق هذه الحصانة. ويجب أن يتم ذلك بطريقة أخرى. لذلك سيكون خيارا طويلا الأمد.

وبشكل عام، ليس لدينا أي اعتراض مبدئي على الاعتماد على قانون ولاية كاليفورنيا خاصة وأن آليات المساءلة الجديدة هذه، التي نعتبرها مهمة جدا، تستند إلى قانون ولاية كاليفورنيا. لذا فإن نهجنا الأساسي في هذا هو التمسك بقانون ولاية كاليفورنيا، وتقليل أي نوع من الرقابة القضائية الأمريكية بقدر ما نستطيع.

وكخطوة أولى، دعنا نأخذ هذه التوصيات المقدمة حاليا بشأن OFAC واختيار القانون. دعونا نبدأ المحادثات حول المزيد من الإصلاحات العميقة، ودعونا نحترم المخاوف التي لدى الناس حول المساءلة وليس التركيز فقط على نوع من الخروج الأمريكي. والمساءلة حاليا تكمن في هذه الآليات القانونية في كاليفورنيا، لذلك نحن لا نريد الخروج من ذلك. هل يتعين علينا طرح ذلك للنقاش والاستفسار أو ماذا؟

نعم، شكراً لك. بالنظر إلى أن لدينا اجتماعا قصيرا ونود أن نحصل على أقصى استفادة منه، أعتقد أنه ينبغي أن يكون هناك تبادل في هذا، لأن هذا أمر أساسي. ولكن دعونا جميعا نحاول أن نكون مختصرين. شكراً لك، ممثل البرازيل.

توماس شنايدر:

[البرازيل]:

أشكر اللجنة كثيرا على هذه التعليقات. أعتقد أن هذا يشير إلى النجاح في التعاطي مع هذا الأمر. وربما لتمييز مواقفنا من البعض الآخر، دعونا نتحدث عن تفكير أكثر تطرفا في هذا.

نقطة واحدة أود فقط أن أفعلها هي أنه عندما نقترح مواصلة استكشاف الحصانة الجزئية أو الحصانة المحدودة، فإننا لا ننسى الاحتياجات في نفس الوقت لمعالجة المسألة. ما نقوله هو أنه من خلال الموافقة المتزامنة على أي حصانة جزئية، يجب علينا في الوقت نفسه وضع تدابير المساءلة حتى لا يكون هناك أي مقايضة بين شيء وشيء آخر. كما أنني أفهم تماما التوقيت المختلف الذي ربما نكون فيه في حالة ناضجة جدا لقبول هاتين التوصيتين كمكاسب متزايدة اليوم. وربما أيضا الاعتراف في نفس الوقت هناك لبعض القضايا الأخرى التي على الأقل بالنسبة لبعض المشاركين تكون مهمة وينبغي معالجتها في الوقت المناسب.

الشيء الوحيد هو أننا لم يكن لدينا هذا النوع من المرونة عندما كنا نعمل ضمن هذه المجموعة الفرعية. وفي الواقع، أوضح الرئيس المشارك لـ CCW أنه إذا قبلنا التوصيات، إذا أيدنا التوصيات، فإننا سنؤيد تلقائيا التقرير نفسه. لذلك وضعنا في موضع صعب جدا لأننا قبلنا التوصية باعتبارها مكاسب إضافية ولكن في الوقت نفسه نعتقد أنها غير كافية. ولكن لم تكن هناك مرونة لذلك كان علينا أن نعارض التوصيات. وإلا فإننا سنقبل التقرير.

لذلك ربما يكون هناك مخرج إذا كنا نستطيع التفكير في بعض الطرق لمعالجتها والسماح لهذه الحالة أن تكون واضحة جدا. ولكنني أتفق تماما معكم. أعتقد أننا على نفس الصفحة. ربما لدينا نهج مختلف ولكن أعتقد كما نرى أيضا الأشياء الوحيدة مرة أخرى، بأنه لم يكن هناك مرونة. وكنا مضطرين إلى الاعتراض لأنني أعتقد أن تلك المكاسب يمكن أن تكون مكاسب تدريجية، ولكن إذا فعلنا ذلك، فإننا نقبل التقرير باعتباره استجابة ملائمة للولاية التي أعطيت للفريق. وكما أوضحنا في رأينا، كما هو عليه، فلن يكون كافيا في هذه المرحلة. شكرا لكم.

فرزانه بديع:

شكراً جزيلاً لك. إن معارضة الحكومات لبعض الحكومات للتوصيات نوع من الإشارات التي لا يريدونها - أنا لا أريد استخدام كلمة تشويه ولكن هذا النوع من التقليل يكون من

وجهة نظر البعض شبيهة لمعارضتهم. وهذه التوصيات مفيدة لمستخدمي الإنترنت في الدول الخاضعة للجزاءات وينبغي تقديمها. لذلك فمن المؤسف أن تضطر لمعارضة التوصيات بأكملها.

علينا أن ننتقل إلى بند آخر من جدول الأعمال ولكن هل هناك أي تعليق آخر؟

ربما فقط لنقول إن لدينا بعض الوقت لمناقشة هذه المسألة بمزيد من التفصيل حول جلسة مجتمعية حول الاختصاص القضائي. أنا فقط أتحدث عندما يحدث ذلك. الخميس في وقت مبكر بعد الظهر. نعم وجدتها. نحن جميعا مدعوون، وأعتقد كما سمعت أن هناك الكثير من الأرضية المشتركة، وربما إذا حصلنا على الشكليات الصحيحة، يمكننا أن نعرب في الواقع عن أرضية مشتركة في شكلية مرنة. لذلك شكرا لكم جميعا، ودعونا ننتقل إلى الشريحة التالية.

توماس شنايدر:

أردت فقط أن أتحدث بإيجاز شديد عن مسألة الأسماء الجغرافية، ولا سيما المنظور الذي نأتي إليه بشأن هذه المسألة وأنه يتعلق أساسا بحقوق حرية التعبير وحقوق الناس في استخدام الكلمات التي تشير إلى المناطق الجغرافية وما إلى ذلك. وكما تعلمون جميعا، فإن المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تكفل حرية التعبير للأشخاص في أي وسيلة من وسائل الإعلام وبغض النظر عن الحدود. ومن الواضح أن هذا ينطبق على أسماء النطاقات أيضا. لذلك فإن لديهم حرية التعبير، وحقوق استخدام الكلمات في أسماء النطاقات. الكلمات التي تشير إلى المناطق الجغرافية.

روبين غروس:

قلنا يتعلق بمحاولة منع أو التحكم في استخدام الآخرين للكلمات التي تشير إلى هذه المناطق. فالناس لهم الحق في المناقشة والانتقاد، وإذا تم حظر هذه الكلمات في أسماء النطاقات، فإن ذلك يعد انتهاكا لهذه الحقوق.

وأعتقد أيضا أن هناك إجراءات عملية في محاولة للسيطرة على استخدام الناس للكلمات فيما يتعلق بالأسماء الجغرافية. وعلينا أن نتذكر أن الكلمات لها معان مختلفة في لغات

مختلفة وأجزاء مختلفة من العالم. ولذلك فنحن نحاول حقا إدارة ذلك وتنظيم أنواع الكلمات التي يمكن للأشخاص استخدامها في أسماء النطاقات. وهي غير قابلة للتطبيق من الناحية العملية أيضا.

وكنا نشعر بالقلق إزاء التأثير على الابتكار الذي تفرضه القيود المفروضة على استخدام الكلمات الجغرافية. ومن أهم الأشياء العظيمة حول الإنترنت هو أنك لم تكن بحاجة إلى إذن للقيام بالابتكار. كنت قادرا - كان قادرا على الازدهار وتنمو خصيصا لأنها كانت بيئة ابتكار حرة. وإذا كنا نواجه ذلك ونبدأ في فرض قيود على استخدام الناس للكلمات، ربما يتعين عليهم الحصول على إذن من الحكومات أو منعهم تماما، وسيكون لدينا تأثير خناق على الابتكار أيضا.

هذا لا يعني أننا لسنا حساسين أو متعاطفين إلى حد ما مع مخاوف الحكومة بشأن هذه القضايا. إن ICANN ليست المكان المناسب لمحاولة خلق أنواع جديدة من الحقوق لاستخدام الكلمات الجغرافية. ينبغي للمرء أن يذهب إلى مؤسسة قانونية شرعية، وربما المنظمة العالمية للملكية الفكرية، وربما منظمة التجارة العالمية، بهدف الحصول على تلك الحقوق التي تم إنشاؤها هناك. ومن ثم يمكنك العودة إلى ICANN وتنفيذها. ولكن مجرد محاولة إنشاء تلك الأنواع من القيود هنا ليس هو المنتدى المناسب للقيام بذلك. وشكراً لكم على هذا.

شكراً لك، روبين. هل هناك أي تعليقات من جانب اللجنة الاستشارية الحكومية؟ أو من الآخرين؟ رجاءً الاستمرار.

توماس شنايدر:

أسف، سأواصل. إنها نيجيريا. لذا أعتقد أن التعليق أو - كيف أقول ذلك - الاقتراح أو العرض التقريبي يبدو مجرد نوع مما يبدو أنه ينفي ما كان لدينا للتو في العرض السابق عندما تقول إن ICANN ليست مكانا لهذه المحادثات. ومن ثم العرض الأول، نحن نتحدث عن الاختصاص وأنا نمضي قدما. لذلك أرى هذين الأمرين متناقضين.

[نيجيريا]:

إذا كانت منظمة ICANN هي المنظمة التي تشرف على الإنترنت وتحدد تصميمها حول استخدامها وكل ذلك، فإن كل ما يتعلق بذلك يحتاج إلى معالجة هنا. وبينما نقدر حقيقة أن التنمية والنمو في الإنترنت يستندان إلى الحرية في السماح للناس بالابتكار وكل ذلك، فإن ذلك لا يعني أنه سيتعدى الآن على الأماكن وثقافات الناس وحقوقهم.

ولذلك كان الناس يعيشون في أماكن كانت معروفة للعالم قبلهم أم لا. فربما التقدم والتنمية الآن تجعل الناس على علم بأن بعض الناس كانوا بالفعل في مكان ما. وهذا لا يعني أنهم لم يكن لديهم الحق في تلك الأسماء التي كانوا يستخدمونها من قبل - ولكن قبل أن تعرف أن تلك الأماكن موجودة. ولذلك إذا كان علينا الآن أن نبدأ في الانتقال إلى منظمة التجارة العالمية للاحتفاظ بالأسماء، ومن ثم العودة إلى ICANN، فإن مسألة الاختصاص كما ذكرت فإنك تبني في ICANN، وأعتقد أن هناك بعض القضايا حول ذلك.

في العرض السابق، أردت أن أتحدث إلى حقيقة أنه على الرغم من التحول الذي شهدناه، والذي نتفق على أنه تقدم تدريجي نعيش معه، رأينا حالات على سبيل المثال عندما تعرض مسألة شمال أفريقيا وقررت ICANN أن تذهب في اتجاه واحد، وذهب شخص آخر إلى المحاكم في الولايات المتحدة، وتم اتخاذ قرار من قبل ICANN بعدم العودة. المحادثة الحالية التي أجريناها بالأمس حول الأمازون هي قضية مماثلة. ولذلك قامت ICANN بطريقة واحدة، ثم قالت للجنة شيء آخر، فإن ICANN ستعود إلى المراجعة. إذن لماذا نقول إن مسألة الاختصاص قد تم حلها بالفعل، وحققتنا تقدماً.

لذلك هذا هو بالضبط نفس النوع من المعلومات. وأنا لا أفهم كيف يصير الناس على أن هذا هو اسمهم أو هذا منطقتهم، وأنا لا أفهم كيف يوقف ذلك الابتكار. أنا لا أفهم كيف يحسن ذلك التنمية في مساحة الإنترنت. سوف أفهم هناك حتى الآن.

إذا كان باستطاعتي فقط الرد بإيجاز شديد. أنا في الواقع لا أتفق على أن استخدام كلمة هو التعدي على ثقافة شخص ما أو أعتقد أن لدينا الحق في مناقشة الثقافات والحكومات والمناطق وما إلى ذلك. ومن ثم لا يعني ذلك أن الناس ستروك لهم مثل هذه المناقشة، ولكن هذا ما يسمى حرية التعبير حيث نسمح بمناقشات قوية وتدفع حر للمعلومات.

روبين غروس:

حتى لو كان ذلك يعني استخدام الكلمات التي سوف تسيء إلى بعض الناس، ولا يزال لدينا حقوق حرية التعبير للقيام بذلك. وهو أمر وافقت عليه جميع الحكومات تقريبا في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. لذلك نود فقط أن نرى تنفيذ ذلك بالفعل هنا في ICANN. شكراً.

شكراً. أضيف فقط تعليقاً على هذا وأرى أن هذه مناقشة هامة جداً، والحقوق على الأسماء هي مسألة واحدة. والمصلحة العامة الأخرى ذات الصلة بالأسماء كما تقول وحرية التعبير هي واحدة منها وأعتقد أن الكثيرين أو معظم الحكومات تدعمها على الأقل، والمشكلة هي على وجه الخصوص تتمثل في الاستخدامات الحصرية لأسماء النطاقات لأن TLDs تشكل مشكلة - وهذا حقك. الخطر هو أن ذلك يمنع الناس من استخدام اسم في مكان بعينه.

توماس شنايدر:

أقدم لكم مثالا للتوضيح، أنا أعيش في زيوريخ. لدينا التأمين الذي يحمل اسم هذه المدينة. وهناك قواعد مقاصة للعلامات التجارية، ولديهم علامة تجارية رسمية ولكن ليس على الكلمة لأنها عامة. ولا يمكنك استخدام العلامة التجارية ككلمة في دولتي. لديهم علامة تجارية مجسمة في دولتي في قطاع الأعمال. ولكن كان من شأن ذلك أن يسمح لهم وفقا لقواعد ICANN بالذهاب إلى TLD كعلامة تجارية حصرية و[استبعاد] أي شخص آخر سواء كان يعيش في زيورخ في سويسرا أو في زيوريخ الخامسة الموجودة في الولايات المتحدة أو في أي مكان آخر لاستخدام هذه الكلمة كجزء من مساحة TLD.

لذلك أعتقد أنه صحيح تماما. يجب أن نناقش الحقوق والحدود على الحقوق لأنه إذا كان لديك حق في مكان ما في هذا العالم في مجال واحد، فلا يعني بالضرورة أنك يمكن أن تحيد الحق في استخدام اسم النطاق أو أيضا ربما لمنع شخص آخر من عدم الحصرية أيضا ولكن أيضا باستخدام اسم النطاق. ولكن المشكلة هي أن ICANN تنشئ حقوقا للبعض إلى حد ما.

وإذا كنت لا ترغب في إنشاء حقوق، فأحيانا قد تحتاج إلى القول، "حسنا، إذا كنت تعطي هذا حصريا لهذا الطرف المعني أو إلى الآخر، ثم نقوم بإنشاء حقوق جديدة. قد لا تتمكن من تفويض اسم قبل مناقشة الوضع الصحيح أو وضع المصلحة العامة، وإيجاد الحل المقبول للجميع." ولكن الكثير من الناس يعتقدون أن لديهم حقوقا للقيام بشيء ما أو لحظر

الأخرين من القيام بشيء ما، وليس الأمر مقصوداً على الأوامر والنواهي الإلهية - نظراً لأن الحقوق القائمة أو مطالبات المصالح ستسمح بإعطاء الحق لاسم نطاق أم لا.

لذا أعتقد أننا بحاجة إلى توخي الحرص الشديد، وأمل أن يكون لدينا مناقشة موضوعية وبناءة وقائمة على الوقائع مع gTLD الجديدة في الجولة التالية من gTLDs حول كيفية التعامل مع الأسماء حيث أنواع مختلفة من الحقوق، وأنواع مختلفة من الاهتمامات، وأنواع مختلفة من الدعم هناك. وفي وجهة نظري الشخصية، هناك طريقة ذكية للتعامل مع هذا هو خلق مساحة حيث يمكنك تحديد اهتمامك، سواء كان ذلك على أساس حق محلي، أو على حق داخلي، أو على حق دولي، أو فقط على التراث الثقافي التاريخي في شيء ما كمكان يمكن تعريف هؤلاء الناس عليه، ومن ثم خلق بطريقة أو بأخرى آلية لا تعطي حقوق لمن يضع شيئاً في ذلك المكان ولكن الذي يخلق حافظاً أن هؤلاء الناس يجتمعون معاً ويناقشون كيفية المشاركة بطريقة أو بأخرى أو استخدام اسم نطاق لا يستبعد أي من هذه المصالح أو أكثر - أياً كانت الكلمة التي استخدمتها.

لذلك أعتقد أننا بحاجة إلى إيجاد عملية للتوسط وإيجاد الحلول المقبولة التي لا ينبغي بالضرورة أن تخلق حقوقاً جديدة أو تسلب الحقوق ولكن تجد الحلول المقبولة بطريقة عملية جداً. يمكنني الاستمرار لفترة طويلة جداً. سوف أتوقف هنا.

هل يمكنني فقط زيارة هذا [غير مسموع] ليكون ذلك الشيء الذي تم إنشائه عن طريق نظام اسم النطاق. هذه حقيقة فنية. إذا قمت بتسجيل اسم، فهذا فريد من نوعه عالمياً، وبالتالي حيازة ذلك يكون حصرياً. فليس هناك حل لذلك. وهناك أمر مؤسف أن بعض الناس ينادون بالاتصال بين الحصرية التقنية والمعنى الدلالي في مساحة اسم المجال.

ولكن أعتقد أن النقطة التي كان روبن يقوم بها هي أنه عندما نتحدث عن هذه الحقوق المتضاربة، فإننا نرى أن الناس في اللجنة الاستشارية الحكومية يطالبون بحقوق، وهي ببساطة لا توجد في القانون الدولي. وأعتقد أن ذلك كان واضحاً جداً. ولا يمكنك فقط تحديد هذه الأمور.

ميلتون مولر:

حسنًا، علينا أن نوقف المناقشة الآن ولكننا سنواصلها في المنتدى القادم الذي سيعالج ذلك الأمر. شكرًا.

توماس شنايدر:

لذلك سننتقل إلى الخصوصية. [إيدان] يود تقديم بيان موجز.

فرزانه بديع:

شكرًا لذلك، فرزانه. أعلم أن الوقت يداهنا لذلك سوف اجعل ملاحظاتي قصيرة جدًا. نحن نفهم كدائرة مستخدمين غير التجاريين أن السلامة العامة هي مصدر لجميع أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية وهكذا [إجراء] الحماية الدستورية والحقوق الأساسية مثل الحق في الخصوصية. لقد رأينا في الماضي أن اللجنة الاستشارية الحكومية قد تشاورت على نطاق واسع مع هيئات إنفاذ القانون لمجموعة عمل السلامة العامة التابعة للجنة الاستشارية الحكومية. لكننا غير متأكدين من كيفية استشارة أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية مع إدارات العدالة من أجل إيجاد التوازن الصحيح بين الحفاظ على السلامة العامة مع احترام الحقوق الأساسية مثل الحق في الخصوصية التي يمكن العثور عليها في دساتير أكثر من 100 دولة.

[إيدان]:

لدينا شيء واحد فقط نسأل عنه. كان هناك قرار في المؤتمر الدولي لمفوضي حماية وخصوصية البيانات في عام 2009 وسعت فيه سلطات حماية البيانات في أكثر من 60 دولة للتحقيق في إرسال مراقب لاجتماعات ICANN على طول العديد من المنتديات الأخرى. ولم تقم ICANN بدعوة سلطات حماية البيانات للمشاركة بأي صفة. ولكن اللجنة الاستشارية الحكومية، يمكنك دعوتهم للانضمام إلى [غير مسموع].

ونود أن نشجعك على دعوة هيئات حماية البيانات في دائرة الاختصاص لديك للمشاركة في عمليات ICANN كمراقبين وتمكين مشاركتهم ربما من خلال إنشاء مجموعة عمل حماية بيانات اللجنة الاستشارية الحكومية. شكرًا.

توماس شنايدر:

شكرًا. مجرد رد قصير على هذا. صحيح أنه في البداية لم تكن وكالات إنفاذ القانون جزءًا من اللجنة الاستشارية الحكومية. فقمنا بدمجها ثم العمل في الخطوة التالية على دمج المزيد والمزيد من وكالات حماية البيانات في مجموعة عمل السلامة العامة بالاتصال مع أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية.

وقد يسر مجلس أوروبا عقد اجتماع مع DPAs في كوبنهاغن، وقد جرت متابعة منذ ذلك الحين. لذلك أعتقد أنك تعمل في الأبواب المفتوحة. وتخرج الأشياء ونحن نتكلم. شكرًا جزيلاً لك.

شكرا لكم ممثل البرازيل على البيان الأخير ومن ثم علينا أن نواصل المناقشة في جلسات أخرى.

[البرازيل]:

شكرا لك أيها الرئيس. في الواقع، كنت قد رفعت يدي من قبل. هل يمكنني إبداء تعليق موجز جدا فيما يتعلق بالمناقشة التي أجريناها للتو؟ شكرًا.

أعتقد أنه من المبادئ الجيدة جدا التي يتم اتباعها داخل ICANN بأن ما يحتفظ به القانون الدولي معترف به ويحترم. والشيء الوحيد هو أن القانون الدولي ليس جامدا. إنه يجري تنميتها. الواقع أن المنظمة العالمية للملكية الفكرية تجري حاليا مناقشات بشأن الأسماء الجغرافية، وما هي الحدود، وما هي نطاقاتها وتعريفها، وما إلى ذلك. وسيتم اتخاذ نهجين داخل ICANN. إما اتباع نهج تحرري جدا وتقول ما هو ممنوع مسموح به، أو يمكنك اتخاذ نهج مقيد جدا وتقول لنحظر كما كان الأمر من قبل.

وأعتقد أن ما تم تحقيقه في دليل مقدم الطلب الأول كان نوعا من التوازن في الاعتراف بأن هناك مخاوف مختلفة ليست في القانون الأسود، لكن لها نهج مختلف. لذلك فيما يتعلق بالاسم الجغرافي، فنحن نرى هذا النوع من التوازن. ولم يكن هذا ما طلبته اللجنة الاستشارية الحكومية. ولم يكن هذا بالضبط ما كانت المنظمة الداعمة للأسماء العامة تفضله. وكان هذا نوعا من التوازن الذي تحقق. شكرًا.

شكراً لك، ممثل البرازيل. وشكراً للجميع لانضمامهم إلينا. أراكم في المرة القادمة.

توماس شنايدر:

شكراً جزيلاً لك. إلى اللقاء.

فرزانه بديع:

شكراً. كما ترى في جدولنا الزمني على جدول أعمالنا، لدينا الآن غداء مع BGRI لذلك هذه هي اللجنة الاستشارية الحكومية للمجلس التي تسمى مجموعة تنفيذ التوصيات وربما لا أحد يعرف أنها كانت هناك، فما هي التوصية التي ينبغي تنفيذها. إنها اختصار آخر لطيف جدا في بيئة ICANN. أنها مجموعة بين المجلس واللجنة الاستشارية الحكومية تحاول أن تنتظر في الوقت الحالي في فعالية مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية وكيف يمكننا تحسين الاتصال حول استشارة اللجنة الاستشارية الحكومية بين اللجنة الاستشارية الحكومية ومجلس الإدارة. هذا هو ما تعمل عليه المجموعة حالياً، ولدينا اجتماع غداء يعني بشكل محدد أنه يوجد في الخلف وجبات غداء لأعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية. قد يأخذ مجلس الإدارة أيضاً استراحة غداء هذه ولكن لدينا منطقة غداء أجمل بالأعلى. ولكن بالطبع لديهم كل الحرية للنزول والاستمتاع باستراحة الغداء وهم مدعوون، ولذلك دعونا نأكل ونحن نتكلم ولكن ليس بينما يتكلم الآخرون. هذا هو ما تعلمته في المنزل وهذا ما أحاول أن أقوم به.

توماس شنايدر:

[نهاية النص المدون]